

الخطاب السياسي الهزيل يزيد من فرص المقاطعة الشعبية للانتخابات في الجزائر

الطبقة السياسية تفتقد لبرامج انتخابية تحفز الناخبين على الاقتراع



لا أحد يهتم بحديث الانتخابات في الجزائر

عبير موسى تحشد مجددا لإنهاء حكم الإسلاميين في تونس

تونس - خرج أنصار الحزب الدستوري الحر المعارض في تونس السبت في مسيرة باتجاه مقر البرلمان في ساحة باردو، للمطالبة بإنهاء سلطة الإخوان، حسب ما تضمنته شعاراتهم. واستعان الحزب الدستوري الذي يمثل أبرز بقايا "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" المنحل قضائيا والذي حكم تونس قبل ثورة 2011، الشعار ذاته الذي رفعه محتجون في وجه نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في آخر أيام حكمه.

ورد أنصار الحزب الدستوري الحر "الشعب يريد إسقاط النظام" أثناء المسيرة التي جابت شارع 20 مارس بالقرب من وسط العاصمة والمؤدي إلى ساحة باردو قبالة مقر البرلمان. كما ورد أنصار "يسقط يسقط حكم المرشد" و"الشعب يريد برلمانا تونسيا".

وحصلت مناوشات مع قوات الشرطة التي أحاطت البرلمان بحواجز حديدية حالت دون تقدم المحتجين. ويقدم الحزب نفسه كمراس حرة للمعارضة لحكم الإسلاميين بعد ثورة 2011 ويضع مطلب تنحيهم عن الحكم كإحدى الأولويات التي ينادي بها في برامجه السياسية وحملت مسيرته اليوم شعار "تحرير البرلمان من دكتاتورية الإخوان".

وقالت رئيسة الحزب والنائبة في البرلمان عبير موسى أمام أنصارها: "الشعب ضد الظلمة.. يرذل الغنوشي وترحل حكومة المشيشي.. ندق في القروض والصفقات وكل ما قاموا به والسلطة للشعب.. انتهى ربيع الدمار والخراب للتونسيين".

وتتهم موسى، التي كثيرا ما تدخل في شجار مع نواب حركة النهضة الإسلامية، زعيم الحركة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي بفرض الـ"دكتاتورية" داخل البرلمان.

ورفع أنصارها لافتات تحمل "سحب الثقة من الغنوشي واجب وطني".

كما انتقدت موسى الحكومة التي يقودها هشام المشيشي المدعومة من النهضة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والفسل في توفير العدد المطلوب من اللقاحات في ظل تفشي وباء كورونا في البلاد.

وقالت في كلمتها "الدولة والحكومة راعية للإرهاب وتحتكر الإعلام ومرت تونس لمدة عشر سنوات ونسبة تضخم غير مسبوقة".

وعلى مدى أشهر صنفت مؤسسات لاستطلاع الرأي "الحزب الدستوري الحر" في مقدمة الأحزاب المنافسة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

وأضاف "حسب بعضهم أصبحت الانتخابات دون جدوى وأصبح الفرد يخجل من إظهار ترشحه أمام أبناء مجتمعه، فضلا على أن السياقات الثقافية والتربوية تتحكه نسبيا في لجوء مرشحات إلى إخفاء وجوههن".

ولفت إلى أن "أصحاب لوائح انتخابية لم يجدوا مرشحين، لذلك عملوا على إقناع أسماء غير معروفة بالترشح مقابل وعود معينة، وكان هناك مجرد ملء للقوائم فقط لإعطاء صورة تبدو صادقة بأن هناك قائمة حرة ونزيهة".

وفيما عبرت النائب الجزائرية في المهجر أميرة سليم، عن "رفضها المطلق لتوظيف المرأة كبضاعة غريبة في استحقاق انتخابي"، لم تبد مرشحات في الحزب المذكور أي انزعاج من وصف زعيمه، الأمر الذي أضعف حالة من الاحتقان، خاصة في ظل نزول الخطاب إلى مستوى غير مسبق، فقد حول رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن

برغبته في تقبيل إحدى الصحافيات، لرفع الحرج عن الزعيم السابق الراحل محفوظ نحاح، نزل مستوى الخطاب وازداد منسوب الغضب لدى الجزائريين من أداء الطبقة السياسية ومن الانتخابات عموما.

وفيما تم استعراض ما بات يعرف بـ"حسناوات" السباق الانتخابي بشكل إيجابي لإغراء الناخب، فضلت مرشحات أخريات عدم ظهور صورهن أصلا في الملصقات، لأسباب متعددة لكنها تدرج كلها في الخشية من ردة فعل الشارع المعارض وعدم القدرة على مواجهة الناخبين، خاصة في حال عدم التوفيق في الوصول إلى البرلمان.

وعلق الختص في علم الاجتماع الهادي سعدي، ظهور مرشحات بلا صور في ملصقات الدعاية الانتخابية، بأن "الوضع السياسي والاجتماعي يشهد حالة احتقان، أدى إلى عدم اقتناع البعض بالترشح للبرلمان، وأن مطالب الحراك دفعت بالبعض أيضا إلى تفضيل عدم الظهور سواء خجلا أو خوفا".

تجري الجزائر في الـ12 من يونيو الجاري سبع انتخابات برلمانية، وهي الأولى بعد الحراك الشعبي الذي أطاح بالولاية الرئاسية الخامسة لعبدالعزیز بوتفليقة. وعلى الرغم من مساعي المرشحين حشد الناخبين على مواقع التواصل الاجتماعي لإقناعهم بالتصويت لهم، فإن وقوعهم في فخ الشعبية وافتقارهم إلى الخبرة السياسية وانتهاجهم خطابا سياسيا هزيلا تبنى بمقاطعة شعبية واسعة للاستحقاق المرتقب.

صابر بلدي

الجزائر - دخلت الحملة الانتخابية في الجزائر أيامها الأخيرة، وسط غموض حول مخرجات الاستحقاق البرلماني، في ظل سقوط الخطاب السياسي إلى مستوى لا يرقى إلى سقف التحديات التي تنتظر البلاد، ولإمالة غير مسبوقة من طرف الشارع الجزائري، فباستثناء شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحكومية والمالية للسلطة، فإنه لا شيء يوحي بأن البلاد بصدد إجراء انتخابات نيابية.

وأدت بعض التدابير التي وضعها قانون الانتخابات الجديد، دورا عكسيا في مسار الانتخابات النيابية المقررة في الثاني عشر من يونيو الجاري، عقب ظهور طبقة جديدة من المرشحين لا تملك من الممارسة السياسية إلا القليل جدا، وظهر معها خطاب سياسي يزيد من نفور المشاركة المأمولة في الاقتراع.

ولو حاول البعض من هؤلاء تعليق صدمتهم على الإجراءات الصحية المطبقة، تفاديا لانتشار المزيد من الإصابات بوباء كورونا، إلا أن الطابع الاستثنائي للانتخابات المذكورة يبرز بشكل واضح حالة الغفور في الساحة السياسية، وعجز هؤلاء حتى على ملء الفضلات الدعائية المخصصة لهم.

وتحول ما كان يعرف بـ"زلات اللسان" المعهودة لدى السياسيين في مثل هذه المناسبات، إلى نسق عام يميز الخطاب السياسي المعروف على الجزائريين، فلم يسجل أي ارتقاء لدى هؤلاء إلى طرح برامج ومواقف من الملفات المعقدة على غرار الوضع السياسي السائد، واستمرار الاحتجاجات السياسية، مقابل قبضة أمنية مشددة غير مسبوقة في البلاد، فضلا عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور باستمرار.

ومن رئيس جبهة الحكم الراشد عيسى بلهادي، الذي وصف بتعبير إيجابي مرشحات حزبه، بـ"الفراولة المنقاة بعناية"، إلى رواية رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مكري، عن أحد قيادات حركته الإخوانية، الذي جهر

بـ"الجزائر - دخلت الحملة الانتخابية في الجزائر أيامها الأخيرة، وسط غموض حول مخرجات الاستحقاق البرلماني، في ظل سقوط الخطاب السياسي إلى مستوى لا يرقى إلى سقف التحديات التي تنتظر البلاد، ولإمالة غير مسبوقة من طرف الشارع الجزائري، فباستثناء شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحكومية والمالية للسلطة، فإنه لا شيء يوحي بأن البلاد بصدد إجراء انتخابات نيابية.

وأدت بعض التدابير التي وضعها قانون الانتخابات الجديد، دورا عكسيا في مسار الانتخابات النيابية المقررة في الثاني عشر من يونيو الجاري، عقب ظهور طبقة جديدة من المرشحين لا تملك من الممارسة السياسية إلا القليل جدا، وظهر معها خطاب سياسي يزيد من نفور المشاركة المأمولة في الاقتراع.

باستثناء شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحكومية، فإنه لا شيء يوحي بأن البلاد بصدد إجراء انتخابات برلمانية

ولم يفرز الاهتمام الرسمي باستقطاب العنصر الشبابي في العملية السياسية، وإدراج بعض الآليات للقطع مع ممارسات المرحلة السابقة، إلا صدمة لدى الشارع الجزائري، المتفاجئ بمستوى مرشحيه لا يققهون دور النائب البرلماني، وتحول التصويت المفتوح إلى مناورات داخل اللاتحة الواحدة لخدمة الأفراد وليس اللاتحة كبرنامج سياسي وانتخابي.

وحتى الدخول الالاف للإعلاميين لم يفض إلى أي تحول يامل منه الناخب

ترحيب دولي بجهود الرباط في تسوية قضية القاصرين المغاربة في أوروبا

المملكة المغربية تدعو الاتحاد الأوروبي لتجاوز القيود الإجرائية لتسهيل هذه العملية

المصحوبين، وهي فرنسا وإسبانيا والبرتغال وألمانيا وإيطاليا ومالطا. وتخص الاتفاقيات على حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية، كما أن المادة السابعة من الاتفاقية المغربية - الإسبانية تنص على التزام مهم يجب أن يتم ضمانه حيث "يمول الطرف المتعاقد الإسباني إجراءات حماية القصر غير المصحوبين وإعادتهم إلى أوطانهم وبمساهمهم في التمويل المشترك لإجراءات الوقاية".

وتامل المملكة المغربية أن يتمكن الاتحاد الأوروبي والسودل المعنية من تجاوز القيود الإجرائية لتسهيل هذه العملية، معبرة عن أسفها مرة أخرى لاستخدام قضية الهجرة، بما في ذلك قضية القصر غير المصحوبين بذويهم، كذريعة للاتفاف على الأسباب الحقيقية

للأزمة السياسية الحالية مع إسبانيا التي تعرف أصولها وأسسها.

ورحب تجمع دول الساحل والصحراء العامل المغربي القاضي بتسوية نهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المصحوبين الموجودين في وضعية غير نظامية ببعض الدول الأوروبية. وأوضح في بيان أنه باتخاذها هذا القرار "يعزز الملك محمد السادس بشكل أكبر الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بإعادة القاصرين غير المصحوبين الذين تم تحديد هوياتهم على الوجه الأكمل". وكان المغرب قد وقع مجموعة من الاتفاقيات مع بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل ترحيل القصر المغاربة غير

محاربة الهجرة والنزاهة المسؤول مع أوروبا في هذا المجال.

وأوضحت الرباط أن التأخيرات التي لوحظت في تنفيذ هذا التعاون مرتبطة بشكل أساسي بالعوائق بسبب الإجراءات المعقدة في بعض البلدان الأوروبية، مشيرة إلى أن المغرب هو أول بلد معني بدوائر معينة من المجتمع المدني، وحتى الشبكات الإجرامية التي تستخدم الظروف المحفوفة بالمخاطر للقصر كذريعة لاستغلالهم.



أنيس فون دير مول
فرنسا على استعداد للتعاون مع المغرب في قضية الهجرة

وعلى غرار الموقف الفرنسي أشاد تجمع دول الساحل والصحراء بقرار العامل المغربي القاضي بتسوية نهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المصحوبين الموجودين في وضعية غير نظامية ببعض الدول الأوروبية.

وأوضح في بيان أنه باتخاذها هذا القرار "يعزز الملك محمد السادس بشكل أكبر الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بإعادة القاصرين غير المصحوبين الذين تم تحديد هوياتهم على الوجه الأكمل". وكان المغرب قد وقع مجموعة من الاتفاقيات مع بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل ترحيل القصر المغاربة غير

قبول أو ترحيل هذه الشريحة العمرية بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

ويشير نوفل بوعصري المحامي والمحلل السياسي إلى أن "العديد من الدول تعي الدور الكبير للمغرب في هذا المجال، لذلك فهي لم تكن لتنجح إلى معركة خاسرة تكون رحاما قضية الهجرة والقاصرين غير النظاميين المتواجدين بأوروبا".

وأضاف بوعصري في تصريح لـ"العرب" أنه "انطلاقا من هذا الدور كانت هناك إشادة بالمغرب وتنويه بالعمل الكبير الذي يقوم به في هذا الإطار وهو ما سيؤدي إلى عزل مختلف الأطراف التي تريد جر أوروبا إلى حرب مع المغرب في ما يتعلق بموضوع الهجرة السرية".

ويعتقد بوعصري أن قرار الملك محمد السادس، بالإضافة إلى طابعه الإنساني، له بعد يتعلق بالالتزام المغربي لتسوية وضعية الأطفال القاصرين الغير النظاميين بأوروبا وهو التزام أدى بالعديد من الدول الأوروبية إلى الإشادة به والتأكيد على الدور المغربي في مجال

الأوروبية والاتحاد الأوروبي من أجل تسوية هذه المسألة".

ويأتي هذا الإعلان في وقت تفجرت فيه أزمة هجرة بين المغرب وإسبانيا بسبب غياب التنسيق الأمني بين الطرفين إثر الخلاف حول استقبال مدريد لرعي جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي.

ويؤكد متابعون أن المغرب ملتزم بمبادئه في قضية الهجرة غير الشرعية وطريقة تعامله مع ملف القاصرين بشكل خاص وهو محل ثقة دولية في هذا الإطار، خاصة أنه كان دائما ملتزما بمبادئ حقوق الإنسان في ما يتعلق بمصطلح القاصرين، ويحترم مبادئ المنظمة العالمية للهجرة التي ربطت شرعية إعادة

المغرب ملتزم بدوره في ملف الهجرة



المغرب ملتزم بدوره في ملف الهجرة

محمد ماموني العلوي

الرباط - رحبت اوساطدولية بجهود

المغرب في تسوية قضية القاصرين غير المصحوبين بذويهم في أوروبا، مع إعلانه مؤخرا الالتزام بقبول عودة الذين تم تحديد هوياتهم ووضع اليات للتعاون لهذا الغرض مع بعض البلدان، لاسيما فرنسا وإسبانيا، وهو ما أسفر عن عودة العشرات من القاصرين إلى المغرب.

ونوهت فرنسا بالالتزام المغرب بتسوية قضية القاصرين في أوروبا، حيث قالت المتحدث باسم الخارجية الفرنسية أنيس فون دير مول إن "فرنسا تشيد بالالتزام المغرب الذي عبرت عنه التعليمات الملكية الصادرة في الأول من يونيو بشأن قبول عودة القاصرين المعزولين من أصل مغربي الموجودين على الأراضي الأوروبية".

واعترفت فون دير مول أن "هذا الالتزام يأتي لمؤكد رغبتنا المشتركة في التعامل على أكمل وجه مع هذه القضية الصعبة التي تتبادل فرنسا والمغرب بشأنها بشكل منتظم، ما مكن من اعتماد إجراء مشترك يتعلق بالتكفل بالقاصرين. ويدخل ذلك في فرنسا ضمن الاختصاص الحصري لقضاة الأطفال".

ولفتت فون دير مول إلى أن فرنسا على استعداد تام لمواصلة العمل في مجال التعاون القضائي من أجل تسهيل عمليات إعادة القاصرين عبر الحدود، مردفة بالقول "إننا نقف إلى جانب